Arab Journal for Security Studies 2020; Volume 36 Issue (1), 15-28

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University for Security Sciences

Naif Arab University for Security Sciences
Arab Journal for Security Studies
المجلة العربية للدراسات الأمنية
https://nauss.edu.sa
https://journals.nauss.edu.sa/index.php/ajss

AJSS

The Global Need for Application of Sustainable Security Engineering: Toward Post-Theory in New Security Studies

الحاجة العالمية لتطبيق الهندسة الأمنية المستدامة: التوجه نحو ما بعد النظرية في الدراسات الأمنية الجديدة

إدريس عطية بن الطيب*
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، الجزائر

Idriss Attia ben Tayeb*
College of Political Sciences and International Relations, Algeria University 3, Algeria

Received 01 Mar. 2019; Accepted 01 Dec. 2019; Available Online 15 Jun. 2020

Abstract

This study seeks to highlight the role played by security engineering as a new knowledge framework applicable to the world for achieving security. be designed by taking precautions and preparing useful ways of dealing with events. The post modernism world includes a huge number of security threats and challenges. This situation burdens the decision maker because of the dispersion of cognition and contradiction of strategies related to the many dangers in the age of globalization and their speedy dissemination.

Security in the world of globalization is a scarce requirement that indicates the urgent global need for applying a comprehensive and effective comparison on all levels that can affirm theoretical maturity in security studies or that all theories based on analysis and description have been exhausted. Moreover, the non-security phenomena can be explained, and their future may be anticipated. It is possible to go beyond the metatheory for security studies as a world frame applicable to secure all human beings by all security bodies (governmental or non-governmental, rational or irrational).

The world is in severe need of the application of security engineering that is comprehensive and sustainable including the

Keywords: *Security Studies, Security Engineering, Post-Theory, Security Scarcity, neffectiveness of Theories.*

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الهندسة الأمنية كإطار معرفي جديد قابل للتطبيق على المستوى العالمي في مجال تحقيق الأمن من خلال القيام بالتحوط الوقائي السابق، والعلاج البعدي النافع، بحيث يفرض عالم ما بعد الحداثة كمًّا هائلًا من التهديدات والتحديات الأمنية بشكل يرهق صانع القرار، من خلال تشتيت الإدراك وتضارب الإستراتيجيات المضادة أمام تعددية الأخطار وسرعة قابلية انتشارها في عصر العولمة.

وقد أصبح الأمن في عالم العولمة من المعطيات النادرة التي توحي بالحاجة العالمية والماسة إلى تطبيق مقاربة شاملة وفاعلة على كل المستويات بشكل يمكن أن يؤكد النضج النظري في الدراسات الأمنية أو القول باستهلاك كل النظريات القائمة على التحليل والوصف، وكذا شرح وتفسير الظواهر غير الأمنية، ومن ثم الإسهاب في التنبؤ بمستقبلها واستشرافها (ماضٍ ومستقبل)؛ ولذا جاز الحديث عما هو أبعد من النظرية (الميتا ـ نظرية) في الدراسات الأمنية كإطار عالمي قابل للتطبيق من أجل تحقيق الأمن لكل إنسان دون استثناء لكل الفواعل الأمنية (حكومية وغير حكومية، عقلانية وغير عقلانية)؛ لأن العالم في أمس الحاجة إلى تطبيق هندسة أمنية شاملة ومستدامة تجمع بين عالم الشمال

الكلمات المفتاحية: الدراسات الأمنية، هندسة الأمن، ما بعد النظرية، ندرة الأمن، استهلاك النظريات.

* Corresponding Author: Idriss Attia bin Altayyeb
Email: idriss.attia12@gmail.com
DOI: 10.26735/GUPZ7081

Production and hosting by NAUSS

1319-1241© 2020. AJSS. This is an open access article, distributed under the terms of the Creative Commons, Attribution-NonCommercial License.

وعالم الجنوب، وتوحد جهود كل الفواعل الأمنية، وتجسد رغبة وإرادة مشتركة في إطار إستراتيجية عالمية لمجابهة التهديدات الأمنية الجديدة التي أصبح بإمكانها أن تطول كل الناس في كل العالم، وتؤثر بشكل بالغ على أمن الإنسان في كل مكان.

global north and global south. The efforts of all security bodies should be unified to constitute a joint desire, that will, within a world strategy, encounter the new security threats that may greatly affect all human beings.

1 . المقدمة

يتناول موضوع الدّراسات الأمنية كحقل معرفي الأصول العميقة لتشكّل الظاهرة الأمنية في حدودها الداخلية والخارجية، والوطنية والدولية، والمحلية والعالمية، استنادًا إلى ضبط وتحليل مستويات تبلوّر الفعل الأمني عبر استقطاب لثلاثية: الفاعل الأمني، السيادة الأمنية، القيمّة الأمنية، وذلك من خلال البحث في الدلالات النظرية والأصول المفهومية والأبعاد العمليّة والجينيالوجية لمفهوم الأمن.

كما أن حركة الأحداث تدفعنا إلى أن نفرّق بين الأمن والدراسات الأمنيّة، فالأمن كمصطلح. وحتّى كمفهوم. قديمٌ قدم الأفكار السياسية، لكنّه شهد جملةً من التطوّرات في دلالته بتعاقب الحقب التاريخية، أمّا الدراسات الأمنية فلم تظهر كحقل معرفي مستقلّ ضمن أدبيات العلاقات الدّولية إلا في العقدين الأخيرَيْن من القرن العشرين، فهي بالأساس ثمرةٌ لمجموعةٍ من التطوّرات التي حصلت على مستوى الدراسات الإستراتيجية التي كانت مرادفةً لها في بداية الأمر، فقد بدأت مع نهاية الحرب العالمية الأولى.

وقد ظل حقل الدّراسات الأمنية في حالة تطور مستمر، على الرغم من الانشغال السابق بالقضايا العسكرية والنووية، لنشهد عقب فترة الحرب الباردة اتساعًا لتضمين موضوعات جديدة كأجندة بحثية لهذا الحقل Research Agenda، ولعلّ أحد مستويات التطور في هذا الحقل هو تلك المزاوجة الحاصلة بين الدراسات الأمنية والعلوم الاجتماعية، الأمر الذي دفع «ستيفن والت» Steven Wallet إلى التعبير عن ذلك بأننا نشهد عصر «النهضة في الدراسات الأمنية»؛ إذ يمثل الضبّط الإجرائي لمفهوم الأمن أحد المداخل المعرفية والمنهجية لصياغة وبناء إطار نظري وعملي في ميدان الدراسات الأمنية، الذي يستمد ديناميكيته من الحراك الثلاثي الأبعاد للمسائل التالية؛ الأولى موضوعية مرتبطة بحقل العلاقات الدولية، وتتعلق بالتدَاخلات المنهجية التي تفرضها الحركة الارتدادية لعملية التنظير في العلاقات الدولية، أما الثانية فهي ذاتية مرتبطة بميدان الدراسات الأمنية، وتتمثل في الانسياب المعرفي لمفهوم الأمن، في حين أن الثالثة سياقية مرتبطة بالبيئة الدولية المنتجة لشبكة مركّبة من تحولات السياسة العالمية التي تستدعي سياقات معينة لتناول المسألة الأمنية؛ حيث إن إدراك معاني هذا الحراك ومضامينه واجبٌ إبستمولوجي ومبررٌ علمي لتتويج مقاربة إمبريقية في التعاطي مع موضوع الدراسات الأمنية، فإنه يوفر طرائق متنوعة للاقتراب من الموضوع، تختلف تبعًا للمستوى النظري والرصيد المنهجي للباحث، ومن هنا تتباين زوايا تعريف الفعل الأمني باعتباره وضعًا وجوديًّا، عطفًا على ما قدمته النظريات الكلاسيكية، أو على أنه حالة مجتمعية، كما أتت به المقاربات الموسعة خصوصًا عقب نهاية فترة الحرب الباردة، أو على أنه حالة فردانية أناسية مثلما نطقت به عقيدة الأمن الإنساني، وهنا تبدو القيمة النظرية لاستيعاب أشكال البناء العام للنظريات الكبرى في الدراسات الأمنية في مستوياتها الأنطولوجية والإبستمولوجية والمنهجيّة والمعيارية؛ ولذلك يتأتى بناء التراكم النظري السليم للظاهرة الأمنية بمعالجة منهجية للتداخلات الموجودة بين كل من العلاقات الدولية والدراسات الأمنية والبيئة الأمنية الدولية.

ولذا تشهد الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية في عالم ما بعد الهيمنة الأمريكية، جدالًا نظريًّا واسع النطاق، وذلك إثر تأثرها بالمظاهر غير الأمنية المعاصرة، فالشيء المؤكد هنا هو أن القرن الحادي والعشرين، هو أول قرن كوني في الألفية الثالثة Global Century؛ ولذا لا بد من التركيز المزدوج على التخفيف من وطأة (تلطيف) التهديدات اللاعقلانية التي يواجهها الأمن العالمي، وجهود التكيّف العقلانية لتعزيز قدرة المجتمعات على التعامل مع هذه التهديدات وإدارتها، فالنهج الأمني السائد في جميع أنحاء العالم لا يزال يقوم على الحماية، ويركز هذا النهج في المقام الأول على التحوّط ضد الأخطار اللاعقلانية التي يمكن تصوّرها وتوقعها والتنبؤ بها نسبيًّا، والأخطار التي تهيمن عليها إستراتيجيات الوقاية والمواجهة العقلانية التي تتأثر على نحو غير متناسب بردود فعل محددة حول تهديدات أو كوارث واسعة النطاق (ما هي بالعقلانية ولا اللاعقلانية) تحتاج إلى دخول مرحلة ما بعد النظرية لتأكيد أن كل النظريات الأمنية في العالم قد استهلكت.

مشكلة الدراسة

تنطوي دراسة الهندسة الأمنية على مشكلة حقيقية ترتبط بشكل العلاقة بين الظاهرة اللا أمنية التي يعاني منها العالم، وبين قناعات أنصار ما بعد النظرية في الدراسات الأمنية في القدرة على تحقيق الأمن؛ إذ يمكن النظر للهندسة الأمنية كبديل علمي ونظري يملأ فراغ ما بعد النظرية، هذا من جهة ومن جهة أخرى ينظر لها كمجال قابل للتطبيق من أجل تجاوز حالة اللا أمن التي يعاني منها العالم، وعلى هذا الأساس نطرح مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

كيف يمكن للهندسة الأمنية كإطار قابل للتطبيق أن يلبي الحاجة العالمية للأمن في ظل التجاذبات المعاصرة وتعدد التهديدات الأمنية وتنوعها؟

أسئلة الدراسة

تبرز مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

- ما المقاربات المعرفية التي يمكن من خلالها فهم كل من: الأمن والدراسات الأمنية الدولية؟
- ما إرهاصات الإدراك العالمي في التعاطي مع التهديدات الأمنية الجديدة؟
- على أي أساس يمكن أن تكون الهندسة الأمنية إجراءً تطبيقيًّا قادرًا على تحقيق الأمن العالمي؟

وتقوم الدراسة بطرح فرضية علمية كضابط أساسي يحكم مسار الدراسة ويحدد وجهتها:

- كلما كان هناك تحوّل في طبيعة التهديدات والأخطار الأمنية، أدى ذلك إلى إعادة بناء المحتوى المعرفي والعملياتي للأمن.

أهمية الدراسة وأهدافها

تنبع أهمية الدراسة وأهدافها من طبيعة الموضوع الذي تعالجه، والمشكلة التي تطرحها والنتائج التي يتم التوصل إليها.

- أهمية الدراسة

إن هذه الدراسة تطرح موضوعًا جديدًا في الدراسات الأمنية، هو الهندسة الأمنية كمجال قابل للتطبيق من أجل تحقيق الأمن المستدام في العالم عامة، وفي الوطن العربي خاصة، فقد شكّل الأمن قضية كبرى ضمن أجندة الدراسات الأمنية الدولية، وهذا ما يربط التهديدات الأمنية الجديدة بالعديد من القضايا والإشكاليات في الفضاء العربي والعالمي، أهمها إشكالية بناء الدولة والنظام السياسي والاستقرار المؤسساتي وإشكالية التنمية والفقر وتحديات الإرهاب والجريمة المنظمة ومشكلات البيئة وقضايا حقوق الإنسان والانقسام المجتمعي والأمن الفكري والصراعات المذهبية والطائفية.

- أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى طرح الهندسة الأمنية كاقتراح لملء حالة الفراغ النظري بعد أن تم استهلاك كل النظريات في الدراسات الأمنية، وأيضًا كمجال علمي قابل للتطبيق من أجل تحقيق أمن عالمي مستدام ومتساند لا يستثني كل الفواعل الأمنية في العالم وفق أجندة أفقية تستوعب كل الدول والهيئات، وكذلك منهجية خطية لا تستثني كل المجتمعات والشعوب، بما فيها الأمة العربية.

حدود الدراسة

تتحدد مجالات مشكلة الدراسة في النقاط التالية:

- المجال المكاني

تركّز هذه الدراسة على هندسة الأمن الإقليمي والعالمي، وتتخذ مجالًا محددًا لها في الوطن العربي، وبقية العالم كحيّز مكاني لمسح التصوّرات الجيو أمنية التي تطرحها مقاربة الهندسة الأمنية؛ حيث تتم دراسة هذه الظاهرة أفقيًّا على كامل المستويين العربي والعالمي.

- المجال الزماني

تتحدد الفترة التي تعالجها هذه الدراسة من بداية القرن الحادي والعشرين؛ حيث شهد هذا القرن العديد من التهديدات الجدية والمتزامنة مع ظاهرة العولمة وكثافة التحولات الدولية والعالمية، كما أن الفترة الزمنية موضع الدّراسة تعتبر إلى حد كبير حساسة ومهمة في تاريخ المنطقة العربية والعالم؛ نظرًا لاحتوائها عددًا من الأحداث والتغيّرات السياسية والتحولات الجيو إستراتيجية والانهيارات الأمنية، التي أسهمت بشكل مباشر وغير مباشر في تحديد وتبلوّر أبعاد جديدة في الدراسات الأمنية.

- المجال الموضوعي

تنصّب هذه الدراسة على حالة اللا أمن Insecurity التي تعانيها المنطقة العربية والكثير من أجزاء العالم وتعقّدها من جهة، وتنصبُ من جهة أخرى على التصوّر الجديد المتمثل في الهندسة الأمنية والتعامل مع هذه التهديدات والأخطار الأمنية.

2. مصطلحات الدراسة

للمسرود لونه، وللنظرية أفقها، كلاهما يرسمان موقعيهما، ويضبطان مسبقا حدودهما التي تفرضها ذاتية الباحث، ما من مفكر يخلو وفاضه من المعرفة الموضوعية الكاملة للعالم الذي يتساءل

حوله، إلا ويبدأ بطرح «قضية الأحكام المسبقة» التي سبر أغورها، بوصفها قضية مرتبطة بالرؤى المطروحة حول العالم كله، وبمختلف النماذج، وأهم المفاهيم الأساسية في هذا الموضوع هي:

. النظرية Theory: يُستخدم «مفهوم النظرية» بمعانٍ مختلفة؛ فقد تستخدم للإشارة إلى كل ما هو مجرد وقائم على التصورات، فالمفاهيم التي تتضمنها القضايا النظرية هي رموز تشير إلى أشياء وظواهر تحقق في العالم الخارجي، فبدون المفاهيم يتعذر قيام المعرفة العلمية؛ إذ تتحول هذه المعرفة إلى مجرد أشياء عامة عديمة المعنى، والنظرية العلمية ليست نطاقًا للتفكير المجرد، وإنما تشير إلى العلاقات المتبادلة بين الأشياء، أو هي الأداة التي تنظّم هذا الواقع فيصبح ذا معنى ودلالة.

ويرى كريس براون (Brown, 2003): أننا نقوم بالتنظير حين نفكر بعمق وبطريقة مجردة حول شيء ما؛ لأننا قد نطرح بعض الأسئلة التي لا نجد لها إجابات من دون ذلك التفكير، وقد تتركز تلك الأسئلة حول «لماذا تحدث الأشياء» أو حول «ما الذي وجب أن نفعله» بمعنى الأدوات التي توصلنا إلى نتيجة معينة أو العمل المقبول أخلاقيًّا.

وعلى الرغم من أن الوصف هو أبسط أهداف النظرية ووظائفها، وخطوة أولى من خطوات التقدّم العلمي، فإنه أكثر أهمية ودلالة، فبدون الوصف تعجز النظرية عن التقدم نحو تحقيق هدفها الأساسي الذي هو التحليل والتفسير، وما يترتب عليهما بعد ذلك من إمكانية التنبؤ بالظاهرة موضوع الاهتمام وضبطها أو التحكم فيها، و«النظرية الجيدة» (good theory) هي التي تفيدنا في بناء نسق متدرج من الأفكار، يتم فيه الانتقال من المقدمات إلى النتائج (المصري، 2014).

وتمر عادة النظرية بثلاث مراحل: مرحلة ما قبل النظرية التي تبدأ فيها البوادر الأولى لتأسيس النظرية (بداية عملية التفكير والتنظير)، وتتضح الملامح الأولى للحاجة إلى نظرية معينة عند سبر أغوار الكشف عن حقيقة أو ظاهرة ما، أما المرحلة الثانية التي تظهر فيها النظرية فهي (حالة نضج النظرية) وتقوم بثالوثها الوظيفي: الوصف، والتحليل والتفسير، وكذا التنبؤ، والمرحلة الثالثة الأخيرة، هي مرحلة ما بعد النظرية التي تتيح لنا إمكانية تجاوز الإطار النظري المحض والمرور إلى العالم التطبيقي بما فيه التطبيقات الأمنية، ومن ثم تتشكل لنا «الدورة النظرية».

. ما بعد النظرية After Theory: في عالم المابعديات ظهر مفهوم ما بعد النظرية كإطار زمني ومرحلة تاريخية من مراحل النظرية، حيث يرى تيري إيقلتون (Eagleton, 2003) أن ما بعد النظرية عبارة عن اتجاه لنقد النظرية، باعتبار أن النظرية تحتاج إلى نقدٍ باستمرار، فما بعد النظرية آلية نقدية فعالة، تكاد تجعل منها نظرية النظرية.

وما بعد النظرية هو معاينة حركة الخطاب النظري بشكل عام، فالنظرية يجب أن تترك آثارها بطريقة تضمن دورانها لفحص مهم لـ«بين ـ معرفية» interdisciplinarity التي تؤدي دورًا مركزيًّا في النظرية الحديثة والنظرية النقدية (Eagleton, 2003).

وتؤكد «ما بعد النظرية»، ضرورة أن تستمر النظرية النقدية في الانفتاح المعرفي، وبصياغة أخرى، ما بعد النظرية هو محاولة لإعادة هيكلة النظرية وتأسيسها وبعثها من جديد، وهي محاولة لإعادة تنظيم العلاقة بين الإطار النظري المجرد والإطار التطبيقي العملي، ومن ثم ترتيب العلاقة بين التنظير والتجريب، وكيفما تتجه الأمور، فإن «ما بعد النظرية» يبقى رؤية جريئة تدل على حيوية الفكر النقدي الإنساني العالمي، والمدى البعيد الذي وصل إليه العقل النقدي الراهن.

3. المدخل النظري للدراسة

3. 1. فحوى النظرية من الميتانظرية

إن الحُكم على نجاعة وصدقيّة النظرية ومعيار صحتها، وعامل الجودة، يتأسس في الأصل على «الميتانظرية» Meta-theory القائمة على ما هو أعمق من النظرية (ما وراء النظرية)، الذي يربط العمل العقلي، بالبعد الميتافيزيقي (ما وراء الطبيعة)، ويُوحي بالحاجة الماسّة إلى الربط بين الشأن النظري والشأن الفلسفي حسب كارل بوبر Karl Popper، والقائم حول أربعة أبعاد أساسية:

. البعد الإبتسمولوجي (النقدي)؛ الذي يطرح الاستفهام عن كيفية تأسيس النظرية وبرهنتها وتبريرها وشرعنتها، فالابستيمولوجيا تُعنى بالوسائل المكسبة للمعرفة؛ فهي فلسفة المعرفة أو كيفية التوصل إليها؛ إذ تستفهم دومًا حول طبيعة وتراكم المعرفة (كارل، 2007).

. البعد الميثادولوجي (المناهجي)؛ طريقة عامة لاكتساب المعرفة والكشف عن الحقيقة العلمية؛ ومن المهم التمييز بين الإبستيمولوجيا والمنهجية، فالمنهجية كذلك تُعنى بكيفية التوصل إلى المعرفة، لكنها بطبيعتها أكثر عملية، وهي تركّز على أدوات معينة

يمكننا استخدامها في محاولة فهم عالمنا، وترتبط الإبستيمولوجيا والمنهجية ارتباطًا وثيقًا؛ فتشتمل الأولى على فلسفة كيفية التوصل إلى المعرفة، بينما تشتمل الثانية على الممارسة (عطية، 2018).

. **البعد الأنطولوجي (الوجودي)**؛ ويسعى إلى تحديد أصل وجود البناء النظري؛ وتصنيفه وتحديد أنواعه؛ فهو فلسفة الوجود المتعلقة بجميع ميادين الفعل البشري الإنساني، وعليه فهو يتعلق بالوحدات الأساسية المكوّنة للعالم داخل نظرية معينة، وبالتالي فالمسألة ليست ما هو موجود «موضوعيًّا»، ولكن ما هو موجود وفقًا للنظريات المكوّنة لتصوراتنا حول العالم.

. **البعد الإكسولوجي (القيمي)**؛ من خلال إبراز المبادئ والقيم التي تضمنتها أي نظرية؛ حيث يلفت النظر دائمًا أنصار الاتجاه التجديدي في الدراسات الأمنية إلى أن المحللين الأمنيين هم أناس يعيشون في مجتمعات خاصة، في زمن تاريخي محدد، وفي أمكنة معينة، وبالتالي فالسياق الاجتماعي والسياسي والتاريخي. أين تدور مجمل عملية التفكير التنظيري . يحتّم علينا النظر في علاقة المُلاحِظ بالعالم ككل، ومجمل القول أن المسائل المعيارية تدعونا إلى التفكير حول آثار وانعكاسات اختياراتنا النظرية والمنهجية مهما كانت على الصعيد الشخصي، والمجتمعي، والوطني أو الدولي (كارل بوبر، 2007).

3. 2. إشكالية التنظير في الدراسات الأمنية

يهدف هذا البرنامج إلى رصد التطّور النظري لمفهوم الأمن، ونشير بدايةً إلى أنّ النقاش حول سؤال «هل توجد نظرية للأمن؟» أدّى إلى انقسام علماء العلاقات الدّولية إلى اتجاهين (مؤيّد ومعارض): الاتجاه الأوّل: يرى أنّه في ظلّ التطوّر والإثراء النظري للدراسات الأمنية واستخدام مفاهيم، ومصطلحات وأدوات منهجيّة خاصّة للتفكير في الأمن، أصبحت هناك «نظريّة خاصّة بالأمن» كحقل صغير ضمن حقل أوسع هو نظرية العلاقات الدّولية؛ أمّا الاتجاه الثاني فيرى أنّ الأمن ليس إلا موضوعًا من مجموعة موضوعات (كالنزاع، والتعاون والاندماج) تدرسها نظرية العلاقات الدّولية، ولا يمكن الحديث عن «نظرية للأمن» لأنّ الإشكالية المحورية لهذه الأخيرة (استخدام/أو التهديد باستخدام القوّة لضمان الأمن) مطروحةٌ في نظريّات العلاقات الدّولية السابقة (Baylis, 2014).

ويمكن أن نستنتج من الاختلاف السابق أمرين: الأوّل هو أنّ هناك اتفاقًا على أنّ التنظير للأمن موجودٌ؛ والثاني هو الاختلاف حول إن كان هذا التنظير يتمّ في إطار خاصّ (نظرية للأمن) أو في إطار نظريّات العلاقات الدّولية.

3. 3. الدراسات السابقة

يتعين على الدارس الرجوع إلى الأدبيات السابقة للظواهر المراد تحليلها للاستفادة منها ومناقشتها، ونقدها وإثرائها أو تجاوزها.

حيث ناقش ستورت كروفت Stuart Croft في دارسته المنشورة عام ٢٠٠٨م، الموسومة بـ «ما مستقبل الدارسات الأمنية؟» What Future for Security Studies? أبرز الموضوعات التي ستطرح على أجندة الدراسات الأمنية في المستقبل؛ حيث ينظر إلى أن كل الظواهر اللا أمنية قادرة على التأثر بمفعول العولمة، وتصبح أكثر فتكًا وأشد ضراوة، وهذا ما سيدفع بالدراسات الأمنية أن تحوّل من فواعلها وتمدّد في مستوياتها ومناهجها لتتكيّف مع ظواهر المستقبل.

وقدم أيضًا «إيكاترينا ستيبانوفا» دراسة عام 2011 موسومة بـ«الاتجاهات المستقبلية للتهديدات الأمنية العنيفة»؛ حيث ناقش العنف كمحرك مستقبلي للعديد من التهديدات الأمنية، وحدد لذلك العديد من الاتجاهات والتوجهات التي ستحكم مسار مستقبل الأمن والدراسات الأمنية على حد سواء.

بينما تتميز هذه الدراسة في طرحها لـ«مفهوم الهندسة الأمنية» كاقتراح علمي قوي بتجاوز مرحلة ما بعد النظرية في الدراسات الأمنية وكمجال تطبيقي يمكن أن يحقق الكثير من النتائج في مجابهة التحديات الأمنية العالمية.

4. الإجراءات المنهجية

تستند الدّراسة بشكل أساسي إلى منهجين تهدف من خلالهما إلى تحقيق هدفين متداخلين؛ هما «الكشف والبرهنة»؛ أما في ما يتعلق بالكشف فتعتمد الدراسة على المنهج التاريخي Historical Method، الذي يقوم على مستوى التواصل أو القطيعة للمتغيّرات والمؤشرات المستعملة في الدراسة، خلال فترات زمنية، وهذا بعيدًا عن سرد الأحداث والوقائع؛ إذ يتم من خلال المنهج التاريخي تتبع المسار الزمنيّ للهندسة الأمنية انطلاقًا من بداية تبلور الدراسات الأمنية الجديدة؛ حيث يفيدنا المنهج التاريخي في العودة دائمًا إلى البحث في التاريخ عن خصائص هذه الظواهر وأبعادها واستعراض مسارها.

أما فيما يتعلق بالبرهنة، فتعتمد الدّراسة على منهج دراسة

الحالة التفسيرية التي تمثل أحد وجوه المنهجية المقارنة، وذلك خلال سعيها إلى تفسير الأوضاع القائمة بإرجاعها إلى عناصر مسؤولة عن تشكّلها، فهي تركّز على الربط بين مفهومين أو أكثر أو متغيّرين أو أكثر (ديسوا، 2014)، كالربط بين التهديدات الأمنية الجديدة والحاجة العالمية للهندسة الأمنية، ويساعد منهج دراسة الحالة التفسيرية في هذا الموضوع على اختبار الفروض القائمة بشأن تصوّرات الهندسة الأمنية كاقتراح تطبيقي.

وتُوظّف الدراسة أيضًا، اقتراب السيّاق؛ إذ تحلل الوضع الأمني العربي والدولي في السيّاق الإقليمي والعالمي، من خلال مستويات ثلاثة؛ يشير المستوى الأول إلى سياق صناعة السياسة الأمنية، ومكونات هذا السياق على المستويين الداخلي والخارجي؛ ويشير المستوى الثاني إلى القيادة المتمثلة في الشخص أو الجماعة التي تصنع السيّاسة الأمنية، وتصوراتها عن أدوار مؤسساتها أو بلدانها ومكانتها في المسرحين الجهوي والعالمي؛ في حين يشير المستوى الثالث إلى القضية ومجالها وتأثيرها في نمط السلوك السياسي الأمني المتوقع؛ حيث تتنوع سلوكيات الوحدات والفواعل الدولية والعالمية تبعًا للقضايا المعروضة ومجالاتها، كما أن سلوكيات الأنساق الأمنية تتباين من قضية إلى أخرى.

5 . مطالب الدراسة

5. 1. المطلب الأول: الأطر والبناءات المعرفية لمفهوم الأمن

ينبغي أن نتتبع موضوع الأمن من خلال التحقيق فيما قُدم له من تعاريف، وكذا ضبط سماته وموضوعاته المختلفة في إطار المراجعات الكبرى للدراسات الأمنية الدولية.

- إيتمولوجيا الأمن

مفهوم «الأمن» Security شأنه في ذلك شأن الكثير من الكلمات المتداولة التي تفتقر إلى تعريف محدد لها كغيره من المفاهيم في العلوم الاجتماعية، لا يوجد اتفاق عليها بصورة عامة، كما أنه ليس من المفاهيم السهل تعريفها، وإنه من الصعب إعطاء تعريف محدد لما تعنيه كلمة «الأمن»، يمكن تقديره بشكل قاطع، وفي ذلك يرى باري بوزان Barry buzan أنه مفهومٌ واسعٌ، معقد، وصعب التعريف، سمته الأساسيّة أنّه «خلافيٌ أو متنازعٌ حوله» Contestable (Batistella, 2006).

ففي العلاقات الدّولية، يحدث إجماعٌ نسبيٌ حول تعريف الأمن على أنّه حالةٌ يغيب فيها الخطر والتهديد بناءً على تعريف باري بوزان: «الأمن هو تواصل التحرّر من التهديد The Poursuit of freedom from Threat» (Batistella, 2006)، لكن كيف نتحرّر من التهديد؟ كيف نحافظ على حالة الأمن؟ من الذي ينبغي أن يتحرّر من التهديد؟ عناصر الإجابة عديدةٌ جدًّا، خاصّةً أنّ مفهوم الأمن لا يحمل المعنى ذاته بالنسبة لدولة، أو شعب، أو شركة، أو عصابة، أي يختلف باختلاف الفواعل، وأيضًا باختلاف الأماكن والعصور، وينبغي لتعريفه الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل، بدءًا بالسياق السياسي للمفهوم، ومرورًا بالأبعاد المختلفة له، وانتهاء بالغموض والاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية (ابن عنتر، 2005).

- سمات وخصائص الأمن

من السمات التي يتصف بها مفهوم الأمن سمة التغيّر، فهو حقيقة متغيّرة تبعًا لظروف الزمان والمكان، وفقًا لاعتبارات داخلية وخارجية فمفهوم «الأمن» ليس مفهومًا جامدًا، بل مفهوم ديناميكي يتطور بتطور الظروف، ويرتبط ارتباطًا وثيقًا بالأوضاع والمعطيات والعوامل المحلية والإقليمية والدولية، فالأمن حالة حركية ديناميكية مركّبة لا تتصف بالجمود (بيليس، 2004).

والأمن كذلك حقيقة نسبية، وليست مطلقة، فالنسبيّة هنا تنشأ من السعي المستمر للدول إلى زيادة قواها، الأمر الذي بدوره يزيد من شعورها بعدم الأمن، بدلًا من أن يكون مدعاة إلى المزيد من الشعور بالأمن، فالدول لا تتوافق بمجرد تحقيق التوازن فحسب، وإنما تسعى دائمًا إلى تحقيق التفوّق نتيجة الشعور بالخوف وانعدام الثقة في العلاقات الدولية، الأمر الذي يدخلها في دائرة مغلقة نحو زيادة القوة (غريفيتس وأوكالاهان، 2008)؛ ما يوجد انعدام الأمن تلقائيًّا لدى دول أخرى في سعيها إلى تحقيق الأمن لذاتها، وتلك العملية المتصاعدة من حالات انعدام الأمن يطلق عليها مصطلح «المعضلة الأمنية» Security Dilemma حسب ما أوضحه جون هرتز Herz John في خمسينيات القرن العشرين.

- تصنيفات موضوعات الأمن

يمتاز الأمن أيضًا بكونه نوعًا من المفاهيم المركّبة؛ حيث تجتمع في مضامينه معاني عدة، تتصف بنوع من الغموض والوضوح والحقيقة والتضليل في آن واحد، فهناك مفهوم ضيّق وآخر واسع للأمن، فالأول يتضمن الإجراءات الخاصة بتأمين الأفراد داخل الدولة ضد

الأخطار المحتملة، وتهيئة الظروف المحيطة بهم إشباعًا لاحتياجاتهم الأساسية والتكميلية، أما مفهوم الأمن الواسع فيشمل كل ما يحقق الاستقلال السياسي للدولة وسلامة أراضيها، وضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الداخلي (عطية، 2018).

فتعريف الأمن يأتي كنتيجة لمتغيرات عديدة، وخاصة منها كل من متغيّر الزمان والمكان، فتغيّر المكان يغيّر من مفهوم الأمن (نظرتنا له)، ونفس الشيء بالنسبة للزمن، ولكن ما لا يتغيّر في تعريف الأمن هو اللاعقلانية التي تترجم بشعور قديم يتمثل في الخوف، إذا ما أسقطناه على التفرقة بين ما هو كائن وما يظهر على أنه كائن في مجال الأمن، وبأكثر دقة التفرقة بين أن تكون مهددًا والشعور بأنك مهدد، وتظهر العلاقات المنسوجة ما بين العقلانية واللاعقلانية على أنها أكثر تعقيدًا (David et Roche, 2006).

فالشيء المؤكد أن اللاعقلانية باقية في تحليلاتنا الأمنية، ولكن طريقة مواجهتها والتصدي لها تختلف، وبهذا يتلخص مفهوم الأمن في التحكم العقلاني في اللاعقلانية، والتحكم اللاعقلاني في التهديدات غير العقلانية.

ومن الجانب الآخر، هنالك مفهوم «الأمن الصلب» Hard Security، و«الأمن الليّن» Soft Security، فالصلب هو ذلك المفهوم الذي يميّزه الطابع العسكري للأمن، أما الأمن الليّن فهو مفهوم تندرج فيه كل التحديات غير العسكرية (الحربي، 2008).

وعليه، فإن هذين المفهومين يعبّران عن علاقة مترابطة، ويجب النظر إليهما من خلال الطرح الكلي الذي يراعي التشابك بين المحددين الداخلي والخارجي للأمن.

- جينيالوجيا الأمن

إذا عدنا إلى الماضي نجد أنّ الأصل اللاتينيّ لكلمة «أمن Sécurité» يحمل تناقضًا جوهريًّا؛ وصدامًا بين جزء (Sine) ومعناه «بلا» (sans) وفكرة (cura) ومعناها «عناية» (Soin)، والمقطعان بعضهما مع بعض (Sine + Cura) يعطيان للأمن معنى غريبًا دون عناية أو غياب العناية، أي عكس معناه اليوم: حالةٌ يغيب فيها الخوف أو لا نخاف فيها شيئًا (Delumeau, 1989, 13)، فالأمن لم يكن يعني إذًا ما قال «شيشرون» Cicéron (106 - 43 قبل الميلاد) «غياب القلق الذي تستلزمه الحياة السعيدة» (Balzacq, 2004)، أي حالة من الطمأنينة والهدوء والتوازن؛ لأنّ هذا المعنى لم يفرض نفسه إلا فيما بعد، وقد دخل مصطلح الأمن إلى اللغة الفرنسية بين القرنين الخامس عشر والسادس عشر (Delumeau, 1989).

أما في اللغة العربية فإن أَمِنَ بمعنى اطمأن، والأمن يعني الطمأنينة والسلم (مسعود، 1978)؛ وإذا عدنا إلى النص القرآني، فالأمن يعني الاطمئنان الناتج عن الوثوق بالله وهو الإيمان، ومنه راحة النفس، وفي القرآن ترد مادة أمن في صيغ شتى، ومرات عدة؛ لأنها مشتقة من الإيمان الذي يعني التصديق، وكلمة الأمن وردت خمس مرات بهذه الصيغة، وسبع مرات بصيغة آمنين، وقد ورد الأمن مقابل الخوف في ثلاثة مواضع، وذلك في سورة النساء الآية (83)، وسورة النور الآية (55)، وأخيرًا في سورة قريش الآية (4)، وهي كالتالي:

قال الله تعالى: ﴿ وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُوا۟ بِهِۦ ﴾ (النساء: 83). ﴿وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا﴾ (النور: 55). ﴿ ٱلَّذِىٓ أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍۢ ﴿٤﴾﴾ (قريش: ٤). ﴿ وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ فَإِذَا بَرَزُوا۟ مِنْ عِندِكَ بَيَّتَ طَآئِفَةٌ مِّنْهُمْ غَيْرَ ٱلَّذِى تَقُولُ ۖ وَٱللَّهُ يَكْتُبُ مَا يُبَيِّتُونَ ۖ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا ﴿٨١﴾﴾ (النساء: 81).

ومن هنا يتم تأكيد أن الأمن في المعنى القرآني هو نقيض الخوف.

5. 2. المطلب الثاني: إرهاصات الإدراك العالمي في التعاطي مع التهديدات الأمنية الجديدة

لقد أدت مسألة عولمة التهديدات، إلى أن تكون الحلول على مختلف المستويات، فما يظهر لنا أن ما يحدث في العالم لم يعد يرتبط فقط بالأمن في بعده العسكري، بل في كل ما يمكن أن يهدد أمن الإنسان، وتأكد لكل الدول أن ما يحدث سينعكس سلبًا عليها؛ ما يستوجب عليها العمل جماعيًّا لمواجهة التهديدات التي لم تعد داخلية، بل جهوية وعالمية، وأصبح أمن الدولة مرهونًا بأمن دول الجوار، ولم يعد الأمن فقط في تأمين الحدود.

- التهديدات الأمنية الجديدة: النماذج والترتيبات

حددت في هذا السياق، دراسة بحثية قام بها المركز الفنلندي للدراسات الروسية والأوروبية خمسة أنواع من التهديدات تأتي بشكل تصاعدي على النحو التالي (عطية، 2018):

- التهديدات الفردية Individuel Threats؛ مثل: تعرض عدد من الأفراد إلى تهديد الجرائم والأمراض.
- التهديدات المجتمعية Threats Cammunty؛ مثل: اتساع رقعة الضحايا لتشمل قطاعات داخل المجتمع الواحد، كانتشار الأوبئة

والمشكلات في الدولة ذاتها.

- تهديدات عابرة للحدود Coross-Border Threats؛ مثل: مشكلات الهجرة غير الشرعية واللاجئين.
- الأزمات الزاحفة Creeping Crises؛ اتساع نطاق الخطر ليصبح أزمة إقليمية تهدد الأفراد في عدة دول؛ مثل: انتشار الأوبئة المعدية القاتلة في بعض الدول.
- الكوارث المحتملة Potential Catastrophes؛ وتحول الأزمات الزاحفة إلى نكبات تصاحبها خسائر فادحة تمتد إلى عدة أقاليم؛ مثل: الأعاصير، والكوارث التكنولوجية، والمشكلات البيئية الكبرى.

وترتكز منهجية مشتملات دراسة التهديدات على أربع مراحل أساسية؛ هي:

- تحديد طبيعة التهديد: ويقوم هذا العنصر على ضرورة تعريف التهديد وتصنيفه، وكذا إبراز الآثار الناجمة عنه والإجراءات التي تم اتخاذها، وهل حققت نجاحًا في المواجهة، أو لم تكن كافية أو قادرة على مواجهة هذه الآثار، كما يتم تحديد الأخطار في شكل قائمة تتضمن الحوادث التي تشكل أكبر تهديد في احتمال وقوعها، والأضرار المتوقع حدوثها، بل وضع سيناريوهات لمواجهة كل خطر من الأخطار المتشابهة (عطية، 2018).
- تحديد المعرضين للتهديد: من خلال تعيين من تقع عليهم نتائج التهديد، وهل هو تهديد لأمن الدول (خارجي/داخلي)، أم الإنسان، أم المنشآت والمباني أم البيئة، وغيرها حتى فئة الإنسان، هل هم كبار السن، أم النساء أم الأطفال، أم المرضى، أم السائحون... المهم في هذا العنصر هو تحديد كل المتضررين والمرتقبين للتضرر من هذه الأخطار(عطية، 2018)؛ هذا من جهة، ومن جهة ثانية ضرورة تحديد الفواعل المؤثرة أو المنشئة لهذا التهديد.
- تحديد درجة التهديد: يستخدم بعض مخططي النظام الرقمي للربط بين (مستوى التهديد)، وبين (الأخطار المحتملة) الأرقام من صفر إلى أربعة لكل خطر حسب ما يلي: (Annelies, 2019)
  - صفر (0) وهو يمثل (لا تهديد).
  - واحد (1) وهو يمثل (أقل تهديد).
  - اثنان (2) وهو يمثل (تهديدًا إلى حد ما).
  - ثلاثة (3) وهو يمثل (تهديدًا محددًا ومؤكدًا).
  - أربعة (4) وهو يمثل (تهديدًا خطيرًا).

ويشكل الرقم أربعة (4) أعلى أولوية المجابهة (المكافحة)؛ لأنه يمثل التهديد الخطير للأشخاص والأشياء، أما ثلاثة (3) فيشكل الأولوية الثانية، ويجب أن تركّز جهود المجابهة على التهديد من الرقم (2) إلى الرقم أربعة (4)، أي أن تشمل خطة المواجهة الأخطار التي تمثل تهديدًا إلى حد ما فصاعدًا حتى التهديد الخطير للأشخاص والممتلكات (عبوي وآخرون، 2006).

- تحديد طبيعة الفعل الأمني ضد التهديدات: حيث يتم إيضاح طريقة الوقاية من الأخطار أو التقليل منها، ويشمل هذا العنصر القراءة الوقائية الاستباقية، والقراءة العلاجية البعدية؛ حيث تشتمل الخطة على مجموعة من الإجراءات والتدابير والسياسات التي يجب تطبيقها لوقاية المجتمع من الأخطار والعمل دومًا على الحد منها واحتوائها، والقضاء على أسباب نشوئها (الرهوان، 2006).

وتؤدي الألفاظ والمفاهيم في الدراسات الأمنية دورًا مهمًّا في تحديد الطريقة التي ينظر بها كل من الأكاديميين، وصانعي القرار للحد من خطورة هذه التهديدات والتقليل من آثارها.

ويلاحظ أن كل التهديدات الجديدة تنبع أكثر من الأفراد، وهي ذات اعتماد متبادل وتداخل؛ بحيث من الصعب الفصل بينها، وبين مسبباتها، محدثّة ضرورة التعاون على مختلف المستويات للحد من خطورتها على الجميع.

- التهديدات الأمنية الجديدة كعامل في توثيق روابط التضامن العالمي

تعد التهديدات الجديدة عاملًا في توثيق روابط التعاون والتضامن الدولي؛ إذ إنه من المتّفق عليه أنّ الأمن الوطني يدرس ضمن ثنائيّة التهديدات والانكشاف، فالدول في سبيل تحقيق أمنها تقوم بتقويم دائم لهذين العاملين، وإنّ الطريقة التي تتعامل بها الدّولة مع التهديدات هي التي تحدّد في الأخير فاعليتها في مجال أمنها الوطنيّ.

إذًا لا تكتمل الصورة لدينا دون التعريف بالتهديدات الجديدة وخصائصها؛ حيث يمكن اعتبارها دائمًا أهمّ عاملٍ يؤدّي إلى الرّبط بين أمن الدّول والأقاليم في فترة ما بعد الحرب الباردة Post Post Cold War Era فقد واكب إعادة صياغة مفهوم الأمن ظهورٌ مجموعة من «التهديدات الجديدة» التي اتسع استخدامها في العشرية الأخيرة من القرن العشرين التي انبثقت عن تعبيرات أخرى مثل: «الاعتمادات المتبادلة الجديدة» و«التفاعلات السلبيّة»

و«التهديدات العابرة للأوطان والقارات» و«تهديداتٌ غير عسكريّةٍ من طبيعةٍ إستراتيجية»، وتشترك كلّها في أنّها تصف وتعرّف ظواهر تختلف في طبيعتها عن التهديدات العسكريّة الكلاسيكية.

وتلتقي التهديدات الجديدة مع التهديدات الكلاسيكية في مفهوم التهديد الذي يشير إلى «أفعال تحمل خطرًا ضدّ القيّم، وتحتّم اللجوء إلى العقاب»، بيد أنّ تسمية هذه التهديدات بـ«الجديدة» ليس له علاقة بتاريخ ظهورها، فالبعض منها كالإرهاب والجريمة المنظّمة والهجرة السرّية هي ظواهرٌ قديمةٌ ظهرت في عقودٍ سابقة، لكنّ ما يضفي طابع الجدّة عليها هو مميّزاتها التي تعطيها خصوصيّةً مقارنةً بالتهديدات الكلاسيكية.

فأهمّ ميزة في هذه التهديدات أنّها لا قطريةٌ وعابرةٌ للحدود Transnationales فلم تعد محدّدةً جغرافيًّا بفعل المدّ العولمي، ومحصّلة هذا أنّها أعطت بعدًا عالميًّا للأمن وقوّت من روابط الاعتماد المتبادل بين أمن الدول، وقادت إلى الحديث عن «أمن عالمي» ولكنّ هذا لا ينفي وجود خصائص أخرى لهذه التهديدات تتحدّد في:

- أنّها من طبيعةٍ غير عسكريّة.
- أنّها تصدر عن فواعل (غير حكوميّة)؛ ما يصعّب تحديد مصدرها.
- أنّها تؤثّر على أمن جميع الفواعل والمرجعيات (الأقاليم، الدّول، المجتمعات، الأفراد).
- أنّها مرتبطةٌ بالجنوب أو آتيةٌ من الجنوب، (تقرير التنمية الإنسانية، 2013) التحول من شرق/غرب إلى شمال/جنوب.
- القابلية للعطب /الانجراحية Vulenerability وذلك كنتيجة للانتشار الواسع لمصالح الأطراف الدولية عبر العالم، وبسبب طبيعة التطورات التكنولوجية (فوكوياما، 2004)، والمثير للاهتمام أن القوى الكبرى ذات الإمكانات الكبيرة هي أكثر الأطراف قابلية للعطب وحساسية لأي تهديدات حتى ولو كانت وهمية.
- أنّها تأخذ عادةً شكل الخطر قبل أن تصبح تهديدًا، فإن كان التهديد عادةً معرّفًا ويلحق ضررًا مباشرًا، فإنّ الخطر على خلافه «ضبابيٌّ، ملتبسٌ، غير قابلٍ للقياس ومشكوكٌ فيه».

ويمكن التمييز بين نوعين من التهديدات الجديدة:

- ظواهر ذات طبيعةٍ سوسيو اقتصاديّة، وتضمّ النموّ الديموغرافيّ، والهجرة، والتهديدات المضرّة بالبيئة وتهديدات معلوماتية/سيبرانية.
- أساليب عملياتيّةٌ مخلّة بالاستقرار (عوامل لا استقرار)؛ ويمكن أن نصنف في هذه الخانة أربعة«تهديداتٍ جديدة»: الإرهاب، والجريمة المنظّمة، وتجارة المخدّرات وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

إنّ المشكل بالنسبة للتهديدات الجديدة والتهديدات عامة، هو أنه إذا كان من السّهل نسبيًّا تقويم الانكشافات الأمنية على اعتبار أنّها تتحدّد بوسائلٍ ماديّة، فإنّه من المعقّد تقدير التهديد، وهذه الصعوبة مردّها سببان (عطية، 2018):

العقبة الأولى: في تقويم التهديد تتمثّل في تحديد الدرجة الكافية للتهديد التي بموجبها يمكن أن يلحق هذا التهديد ضررًا بنقطةٍ حيويّةٍ بالنسبة للدّولة.

العقبة الثانية: مرتبطةٌ بعدم ثبات الإدراك وسرعة تغيّره بين الذاتيّ والموضوعيّ، وهذا يقود إلى أمرين؛ استحالة معرفة إن كان كيانٌ ما يشكّل تهديدًا أو لا بطريقةٍ دقيقةٍ وشاملةٍ وميل الفاعلين السياسيّين إلى اللعب على التهديدات وإلى تضخيمٍ أو تقليل مداها الحقيقي وفق الرهان السياسي للظرف، أضف إلى ذلك أنّ إدراك التهديد إذا كان مغطّى بالخوف فإنّه يقوّض القدرات العقلانيّة لمختلف الفواعل، ويشلّ كلّ محاولةٍ لوضع سياساتٍ مناسبةٍ.

5. 3. المطلب الثالث: الهندسة الأمنية ومسألة الاستدامة في عالم متحوّل

يُقصد بـ«هندسة الأمن» أو (الهندسة الأمنية)؛ Engineering Security صياغة القواعد والأُطر والآليات الكفيلة بإحلال وضمان وبناء الأمن؛ والعمل على تثبيته من خلال تصميم شامل لحفظ وفرض الأمن على كل المستويات التحليلية في الدراسات الأمنية، والهندسة الأمنية في حقيقة الأمر ليست نظرية، وإنما هي مجرد محاولة للدخول إلى مرحلة ما بعد النظرية، وهذا في إطار تطبيقي إدماجي لكل الفواعل الأمنية واللا أمنية في إطار العلاقات الدولية من خلال ضرورة التأكيد على عدم إمكانية الفصل بين العقل النظري والعقل العملي/التطبيقي (علم التطبيق أو العلم الاعتيادي) في الدراسات الأمنية، هذا من جهة ومن جهة ثانية هو محاولة لخلق تصور إيجابي وميداني وشامل ومستدام قائم على فكرة إيجاد الحلول وتجاوز المشكلات في كل العالم.

ولذلك فالهندسة الأمنية هي الحفاظ المستديم على الأمن من التهديدات والأخطار والكوارث من خلال عقلنة وترشيد الحكم

العالمي باسم الذكاء المشترك human co-intelligence والتضامن المشترك co-solidarity بشكل ينتج قواعد التزام دولي لمنع اللجوء للحرب والاحتواء الاستباقي للأزمات، وبالنظر لهذه المصفوفة المركبة، يمكن القول بأن الهندسة الأمنية تتقاطع في منطلقاتها مع أمن الدولة والأمن العالمي... فهي تركز على الإنسان وحاجاته، ولكن بالأخذ بعين الاعتبار بيئاته المركبة الدولية/الجهوية، وكذلك طبيعة الأيديولوجيا السياسية وطبيعة الظروف الاقتصادية والثقافية والدينية والحقوقية والقانونية والدستورية...والإنسانية، والإشكال في أن الهندسة الأمنية تعالج التهديدات العقلانية واللاعقلانية معًا، بل تتجاوز ذلك إلى تهديدات جديدة ما هي بالعقلانية ولا باللاعقلانية، كالكوارث الطبيعية والنووية والمجال الافتراضي العام والبنى التحتية، ومسائل تنظيم الأمن على المستوى الكوني/ ما فوق العالمي، وكل التهديدات الناشئة؛ الطبيعية منها، والمصنوعة، وكذا التهديدات الهجينة.

كما تضع في اعتبارها التقدم التكنولوجي وتحديات الذكاء الاصطناعي «غير المسبوق» الذي يحدث بسرعة كبيرة، بدون التدقيق أو التنظيم المناسب، وهو تهديد جديد وناشئ للبشرية، بحيث يعد أكثر خطورة من التغيير المناخي والإرهاب وكل التحديات الكبرى الأخرى، كما ينبغي التركيز على أبرز التداعيات المجتمعية لتوظيف الذكاء الاصطناعي؛ إذ يعد أكثر القضايا أهمية وإلحاحًا بشأن مستقبلنا.

- جينيالوجيا الهندسة الأمنية؛ الجذور التاريخية

تعود جذور المفهوم إلى العديد من المجالات العلمية؛ بدءًا بالطروحات الإقليدية لإقليدس في الهندسة الرياضية من حيث تعبيرها عن خواص المكان في بنائنا العقلي كأساس تركيبي قبلي، ومن ثم نقل المفهوم إلى علوم البناء والتعمير وكذا العلوم التكنولوجية.

إلا أنه في ظل جملة من «المشاريع الهندسية» الكبرى، بادر «غريغور مندل» Gregor Mendel، إلى طرح مفهوم الهندسة الوراثية كمحاولة للضبط والتحكم في الجينات الوراثية (شاعة، 2013) وإيجاد أجناس بيولوجية جديدة/ هجينة عن طريق الاستنساخ الحيوي وتكنولوجيا الإخصاب الصناعي (البقصي، 1993)، ومن ثم اتجه المفهوم إلى العلوم الإدارية والمالية؛ حيث أسس لإصلاح العمل الإداري وتطويره من خلال «الهندسة الإدارية» التي يطلق عليها اختصارًا بـ«الهندرة» ثم تعدت إلى «الهندسة المالية» وكذا «الهندسة الضريبية».

وقد ظهر مفهوم «الهندسة السياسية» مُتأخرًا، في إطار العولمة السياسة لعام 1994 ليعبّر عن طموح غربي لبناء تصوّر سياسي موحد قوامه حقوق الإنسان العالمية، التي تنشأ نمطية قيمية ومعيارية غربية موحدة تساعد على بروز نموذج سياسي واحد ومتوافق، جامع بين الديمقراطية المشاركتية والحكم الرشيد، ودولة القانون (برقوق، 2018).

- حدود ومضامين الهندسة الأمنية

تعتبر «الهندسة الأمنية» مفهومًا جديدًا في الدراسات الأمنية، بل ينبغي الإشارة إلى أن المفهوم، لا يزال قيد التشكّل والتبلوّر، ولا تزال أبجدياته غير معلومة، كما أن الهندسة الأمنية مفهوم واسع وإيجابي لدرجة كبيرة، بل إنه يتعدى ذلك في احتواء العديد من المفاهيم في الأدبيات الأمنية؛ حيث نجده يتماثل مع عبارة «تصميم الأمن»، كما أنه يحتوي على عدة دلالات أهمها؛ حوْكمة الأمن، برمّجة الأمن، صناعة الأمن، وإمكانية التحول إلى ابتكار الأمن.

وتتميز الهندسة الأمنية بطرحها الأفقي ذي البعد العالمي؛ حيث بدأ الميل نحو مفهوم عالمي - إن لم يكن كونيًّا - للأمن، وذلك أن العالم يشترك في البناء الفيزيائي/الفيزيقي الذي يشمل اليابسة، والبحار والمحيطات، والفضاء، والبناء الافتراضي العام كالبنية المعلوماتية التحتية والإنترنت (Navari, 2008) والطرح الشامل في إسقاطه العمودي؛ كحال مفهوم الأمن الإنساني، بل يتعدى ذلك إلى أشكال جديدة كالأمن التاريخاني، والأمن القانوني والأمن الأناسي (Baylis, 2020)؛ هذا في الإطار المكاني/الجغرافي، كما يضع في اعتباره متغيّر الزمن؛ إذ يسعى للقضاء على آثار وتداعيات الماضي وتهديداته الجذرية (Hampson, 2008)، وكذا التعامل مع أخطار الحاضر، المتوقعة وغير المتوقعة، الداخلية والخارجية، القريبة والبعيدة، والسعي لاستباق وإجهاض تحديات المستقبل.

- منهجية عمل الهندسة الأمنية

أثيرت تساؤلات حول منهجية الهندسة الأمنية كبناء معرفي هادف للتعامل مع الأخطار الكلاسيكية التي تشمل العمليات الخطية للتخطيط والتأهب، والاستجابة والتعافي؛ ومن ناحية الأمن، تتزايد أهمية قدرة المجتمع ومؤسساته على التكيّف والصمود في وجه تهديدات متعددة وغير متوقعة في كثير من الأحيان بدلًا من مجرد الحماية (Croft, 2008)، ومواجهة تهديدات واسعة النطاق يمكن تحديدها بوضوح، من خلال «نمذجة التهديدات» التي هي أسلوب يمكن استخدامه للمساعدة في التعرف على التهديدات وآثارها

ونقاط الضعف فيها، والتدابير المضادة للقضاء عليها، وتشكل «الأمننة» Securitization دورًا كبيرًا وأساسيًّا في نمذجة هذه التهديدات (Anderson, 2012).

ومع ذلك، ما زال النهج الأمني السائد في جميع أنحاء العالم يقوم على الحماية، ويركّز هذا النهج في المقام الأول على التحوّط ضد الأخطار التي يمكن توقعها والتنبؤ بها نسبيًّا، والأخطار التي تهيمن عليها إستراتيجيات الوقاية (Lawler, 2008) وزيادة الهوامش الوقائية والمواجهة، وعلى النقيض من الإستراتيجيات التي تقوم على الحماية، يهدف نهج المرونة والقدرة على التكيّف Résilience إلى تبني أنظمة صممت بحيث تتمكن من التكيّف مع المتغيّرات في ظل عدم اليقين (ستيبانوفا، ٢٠١١م)، وتعني القدرة على التكيّف هنا إمكانية الصمود في وجه التهديدات المفاجئة وغير المتوقعة، والتعافي منها؛ وذلك إما بالعودة إلى الحالة الأصلية، وإما بالتقدم نحو حالة معدّلة استنادًا إلى متطلبات جديدة.

فالهندسة الأمنية، كمجال علمي جديد، لا يهدف إلى إبراز التحولات التي عرفها العالم ومكوّناته فحسب، بل يهدف بالأساس إلى تطوير نسق معرفي متكامل يستند إلى كل الفواعل الفاعلة في السياسة العالمية، دون تهميش أي منها للتوصل إلى نهج أكثر تنسيقًا لحل الأزمات الأمنية، وقد يكون من الصعب ضمان وجود نهج مُنسَّق لمواجهة التحديات الجهوية والعالمية؛ لكن في المحصلة، يعد تعزيز مرونة دبلوماسية دفاعية متطورة وخلاّقة تُدار من خلال بنية أمنية متطورة، رسمية وغير رسمية على حد سواءٍ، أمرًا لا مفر منه؛ لأنه في الوقت الحاضر لا تلبي الجهود العالمية احتياجات الأمن ولا تحرز أي تقدم أمني.

- فواعل الهندسة الأمنية

إن مهندس الأمن يمكن أن يكون دولة/ مقاربة وطنية، أو منظمة/ مقاربة إقليمية، أو فواعل غير رسمية/ مقاربة خصخصة الأمن، مقاربة محلية أو أجنبية؛ ما يعزز طرح «سوقنة الأمن» Security Marketnuézation، حيث تسعى الفواعل إلى أن تهيئَ قدراتها على التصرف كمُصدّر للأمن، لا كمُستورد له على أساس الاقتصاد في الأمن/الاقتصاد الأمني (منطق تصدير أو استيراد الأمن بحجة عامل الندرة؛ أي ندرة الأمن)، والسير وفق أجندة/ مأمورية في الإطار الأممي، والجهوي وتحت الجهوي وحتى المحلي، بل السعي إلى إيجاد مكوّن عبر جهوي، يدفع بكل الفاعلين إلى تطوير مرونة أقوى لتنشيط ودمج الهندسة الأمنية (Anderson, 2012).

وكذا السعي إلى تقييم المعالجة الأمنية ومراجعة التصميم الأمني، وتوفير متطلبات/مقتضيات الهندسة الأمنية، القائمة على ضرورة التركيز على صحة النهج المتبع، الذي يبدأ من استنباط المتطلبات الإنسانية وصولًا إلى تحديد الضوابط الأمنية ضمن مشروع أمني شامل ومستدام، ووفقًا لنسق متناهي الدقة.

6. الخاتمة

عالجت الدراسة مسألة التغيّر في مفهوم التهديدات الأمنية وما يمكن أن يحمله المستقبل المنظور للعالم؛ لأن الوضع أصبح مرشحًا لمواجهة أشكال هجينة وغريبة من التهديدات الأمنية؛ حيث ستطفو على السطح خلال ربع قرن قادم متجاوزة الإستراتيجيات الخطية الموجودة وتكتيكاتها الكلاسيكية المتصلبة.

فنحن الآن بصدد تجاوز عصر الإنترنت، إذ لم نعد نحتاج إلى «دخول الشبكة» من خلال الاتصال عبر حاسوب في المكتب أو البيت، بل أصبحنا نعيش فيها، إن عدد الأفراد المتصلين بالشبكة في تزايد، ويتوقع أن يتجاوز الأربعة مليارات نسمة في آخر عام (2020) أي أزيد من نصف عدد سكان الأرض.

نحن بالفعل نشهد ميلاد مجتمع «الإنسان المعزز» Augmented Human، إنه الإنسان المعزز القدرات بفضل اتصاله الدائم بالشبكة وما توفر له من موارد، فقد أصبح يرى الأحداث لحظة وقوعها على بعد آلاف الأميال، ويستعين بخوارزميات الذكاء الاصطناعي للفصل السريع في المسائل المعقدة التي كانت تستوجب أيامًا من الدراسة، وطور أدوات جراحية تصلح ما فسد في جينات الإنسان بدقة نانوية، يحدث كل هذا بفضل تطوير تكنولوجيا الحاسوب.

ولذلك فإن الأمية في عصر «الإنسان المعزز» ليست العجز عن الكتابة والقراءة، وإنما عن استخدام الحاسوب وبرمجته، ولهذا السبب تدعو الحكومات الغربية إلى إتاحة فرصة تعلم مهارات الحاسوب لجميع الأطفال منذ روضة الأطفال، وقد يبدو هذا حديثًا عن هموم الأغنياء في الغرب، ولا يعني من يعانون الفقر في بلاد العرب، والحقيقة أنه حديث عن تحديات تقرر مصيرنا؛ إذ ينبغي أن نكون أو لا نكون.

فلكل عصر معركته ومجاهدوه، بالأمس كانت الجبال والغابات ساحة لمن أخذوا على أنفسهم تحرير البلدان، أما معركة تحرير العقول وبناء الأوطان فساحتها المدارس والجامعات، لتكون «الإنسان المعزز» في النسخة الخامسة لمجتمع بشري.

6. 1. النتـائج

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- بالنظر لهذه الأبعاد الكلية يمكن القول: إن «الهندسة الأمنية» معرفيًّا ومضامينيًّا وجينيالوجيًّا هي تعبير فعلي عن رغبة عالمية في تدارك الأخطار والتهديدات التي رسمت لمستقبل نظام عالمي عماده الكوارث الإنسانية من كوارث بيئية، وكوارث تكنولوجية وكوارث صحية، مع تنامي الحروب الداخلية ذات الطبيعة العرقية أو الدينية (والهوياتية عامة)، وتنامي الفقر والجهل والعنف (المادي وغير المادي)، وهذا من شأنه تهديد أمن وسلامة الدول والمجتمعات والشعوب وكل العالم.
- أن العالم في أمس الحاجة إلى تطبيق هندسة أمنية شاملة ومستدامة تجمع بين عالم الشمال وعالم الجنوب، وتوحد جهود كل الفواعل الأمنية، وتجسد رغبة وإرادة مشتركة في إطار إستراتيجية عالمية لمجابهة التهديدات الأمنية القادمة التي أصبح بإمكانها أن تطول كل الناس في كل العالم؛ وتؤثر بشكل بالغ على أمن الإنسان في كل مكان.
- أصبح الأمن في عالم العولمة من ضمن المعطيات النادرة، التي توحي بالحاجة العالمية والماسة لتطبيق مقاربة الهندسة الأمنية بشكل يمكن أن يؤكد النضج النظري في الدراسات الأمنية أو القول باستهلاك كل النظريات القائمة.
- ينبغي تأكيد أهم التصورات الحاضرة في العالم العربي من أجل التعاطي مع أخطار وتحديات مستقبلنا المنظور (المستقبل المباشر، المدى القريب، المتوسط والمدى البعيد) بشكل قطري ومنفرد يجسد مصلحة كل وحدة سياسية وحدها، وهذا نظرًا لغياب رؤية جماعية لجامعة الدول العربية تضمن الأمن القومي العربي على شاكلة رؤية الاتحاد الإفريقي لـ 2063/2013 (50 سنة كاملة).
- أن التهديدات الأمنية الصاعدة/الناشئة في العالم العربي بشكل غير مسبوق تصبح من أكثر القضايا أهمية وإلحاحًا بشأن مستقبلنا؛ ولذا وجب إعادة صياغة إستراتيجية الأمن والدفاع العربية، بالأخذ بعين الاعتبار سُلم التهديدات من الأكثر إلى الأقل جدية، وكذا ترشيد النفقات العسكرية وتكييفها حسب المتطلبات المستقبلية لمواجهة التهديدات حسب خطورتها، والتركيز في بنائها على ما يحتمل أن يقوم به الأعداء، وليس الاكتفاء فقط، والتعاطي مع هذه التهديدات وفق منطق التوقع/ عدم التوقع وفلسفة محتمل جدًّا/ محتمل/ قليل الاحتمال/ مستبعد/مستحيل.

6. 2. التوصيـات

وتتجه توصيات الدراسة نحو تشكيل ثقافة المستقبل الآمن في الفكر العربي والعالمي المستقبلي من منطلق دبلوماسية العلم؛ لأن الدبلوماسية هي أبرز أداة لهندسة الأمن واستدامته في عالم شديد التحول؛ لأن أهم دبلوماسية اليوم هي «دبلوماسية العلم» Science Diplomacy القادرة على التعامل مع تحديات العصر في مجال العلوم والتكنولوجيا، خاصة بعد الانتقال إلى «مجتمع المشاركة 5.0» بعد مجتمع الصيد 1.0، والمجتمع الزراعي 2.0، والمجتمع الصناعي 3.0، والمجتمع المعلوماتي 4.0؛ لأن مجتمع الغد سيندمج فيه الفضاء الحقيقي Physical Space بالفضاء الافتراضي Cyberspace Space، (مجتمع مدمج)، وأن الذكاء الاصطناعي (AI) والبيانات الضخمة big data وتكنولوجيا الروبوت ستؤدي دورًا أساسيًّا في تشييد المجتمع الجديد، والإنسانية مقبلة على «حقبة آسيوية» من التاريخ البشري في هيمنة متوقعة للصين.

المصـادر والمـراجـع

المراجع العربية

القرآن الكريم

برقوق، أمحند. (2018م). مفاهيم في السياسة المقارنة الجديدة ـ الهندسة السياسية، تم استرجاعها من:// http://www.4algeria.com/vb/showthread.php?t=329892

البقصي، ناهدة. (1993). الهندسة الوراثية والأخلاق، الكويت، عالم المعرفة، السلسلة رقم 174.

بيليس، جون. (2004). الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة. في جون بيليس وستيف سميث (محرران). عولمة السياسة العالمية. دبي: ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث.

تقرير التنمية الإنسانية. (2013)، نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع. نيويورك: نشر مطبعة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الحربي، عبد الله، سليمان. (2008). مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته: دراسة نظرية في المفاهيم والأطر. المجلة العربية للعلوم السياسية، (19)، 30 ـ 09.

ديسوا، جيرار. (2014). دراسة في العلاقات الدولية. الجزء الأول: النظريات الجيو سياسية. ترجمة قاسم المقداد. دمشق: دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع.

الرهوان، حافظ، محمد. (2006). التخطيط لمواجهة الأزمات والكوارث ومكافحة الإرهاب، مصر، الجيزة: هلا للنشر والتوزيع.

ستيبانوفا، إيكاترينا. (2011). الاتجاهات المستقبلية للتهديدات الأمنية العنيفة. في مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية (مترجم ومحرر). التطورات الإستراتيجية العالمية: رؤية استشرافية أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

سعود، صالح. (2012). دور المجتمع المدني في بناء الدولة المدنية. في صالح سعود (محرر)، المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة المغاربية. الجزائر: مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية بجامعة الجزائر 3.

شاعة، محمد. (2013). متغيرات الوسط النفسي والاجتماعي كمحددات مفسرة للسياسة الخارجية. فكر ومجتمع، (18)، 517-538.

عبوي، منير وآخرون. (2007). إدارة الكوارث والأخطار. الأردن، عمان: دار الراية للنشر والتوزيع.

عطية، إدريس. (2018). التحديات المناخية من منظور الأمن الإنساني، تحولات (01)، 48-38.

عطية، إدريس. (2018). التهديدات الإرهابية الجديدة في إفريقيا: دراسة في توظيف الظاهرة وتموضعها الجيوبوليتيكي، الأردن، عمان: دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع.

عطية، إدريس. (2018). الدوائر الجيو أمنية للتغيّر في السياسة الخارجية الجزائرية، ستراتيجيا مجلة دراسات الدفاع والاستقبالية (09)، 81-65.

ابن عنتر، عبد النور. (2005). تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية. السياسة الدولية، 40، (160)، 63-56.

غريفيتس، مارتن وأوكالاهان، تيري. (2008). المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، دبي: ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث.

فوكوياما، فرنسيس. (2004). التصدع العظيم. ترجمة عزة حسين كية. بغداد: بيت الحكمة.

كارل، بوبر. (2007). منطق البحث العلمي. ترجمة وتقديم محمد البغدادي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

مسعود، جبران. (1978). الرائد معجم لغوي عصري، المجلد 1، [مادة الأَمْن]. بيروت: دار العلم للملايين. ط 3.

المصري، موسى، خالد. (2014). مدخل إلى نظرية العلاقات الدولية. دمشق: دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع.

المراجع الأجنبية

Baylis, J. (2020). The globalization of world politics: An introduction to international relations. Oxford University Press.

Anderson, R. (2012).Security Engineering: A Guide to Building Dependable Distributed Systems. New York: Wiley edition.

Braspenning, T. (2003). Qu›est-ce que la sécurité nationale?. La Revue internationale et stratégique, 52(4), 33-50.

Batistella, D. (2006).Théories des Relations Internationales. Paris: presses des sciences po 02ème éd.

Baylis, J. (2014). International and Global Security. In John Baylis, Steve Smith and Patricia Owens (eds.). The Globalization of World Politics. London: OXFORD University Press.

Bellamyetal, A. J. (2005). Security and The War on Terror. London and New York: Rout Ledge.

Brown, C. (2003). The Poverty of Grand Theory, European Journal of International Relations. 19, (3), 483-497.

David, C. P., et Jean, J., Roche, J. (2006). Théories de la Sécurité: Définitions, approches et concepts de la sécurité internationale. Paris: Presses de la fondation nationale des sciences politiques, 2ème édition

Croft, S. (2008). What Future for Security Studies?. In Paul D. Williams (ed.).Security Studies: An Introduction. London and New York: Routledge.

York: Routledge.

Navari, C. (2008). Liberalism. in Paul D. Williams, P. D. (Ed.). (2012). Security studies: An introduction. Routledge.

Pauwels, B., Korst, A. E., Andriessen, V., Baay, M. F., Pattyn, G. G., Lambrechts, H. A., ... & Vermorken, J. B. (2005). Unraveling the mechanism of radiosensitization by gemcitabine: the role of TP53. Radiation research, 164(5), 642-650.

Jervis, R. (1978). Cooperation under the security dilemma. World politics, 30(2), 167-214.

Delumeau, Jean.(1989).Rassurer et protéger. Le sentiment de sécurité dans l'Occident d'autrefois, Paris, Fayard.

Eagleton, T. (2003). After Theory. London: Basic Books.

Fisher, T. (2019, 4 February)5G Availability Around the world. lifewire.

Hampson, F. O. (2008). Human Security. in Paul D. Williams(ed.) Security Studies: An Introduction (London and New York: Routledge.

Lawler, P. (2008). Peace Studies. in Paul D. Williams(ed.), Security Studies: An Introduction. London and New